علاقتهم القوية بالاتحاد السوفياتي ، انما ستكون مستعدة لتقديم تنازلات للعرب اذا دخلوا في علاقات قوية مع الولايات المتحدة ٠

وتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية هو الانجاز الاكبر للتحالف الاميركي ـ الاسرائيلي من حيث انه بني على اقناع القطر العربي الاكبر بتجيير « التنازلات » الاسرائيلية لاميركا لانها لا يمكن ان تجير للاتحاد السوفياتي ٠ وبمعنى أوضح فان عملية « اعادة التقييم » التي قامت بها الولايات المتحدة لعلاقاتها مع اسرائيل أسفرت عن عملية اعادة تقوية للتحالف نتج عنها في النهاية سحب التنازلات العربية لاسرائيل لحساب التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي ، وسحب «التنازلات» الاسرائيلية للعرب لحساب التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي أيضا ! وهكذا لم تعد هناك أية تنازلات « متبادلة » بين الجانبين العربي والاسرائيلي ـ التي نتجت عنها التسوية الثنائية المتمثلة في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ـ تصب خارج اطار المصالح الاميركية ٠ والفرق بالتأكيد واضح بين أن « تتنازل » اسرائيل عن سيناء لمصر في ظروف تجبر فيها اسرائيل تحت ضغط عسكري عربي ـ أو ضغط دبلوماسي دولي مؤيد للعرب ـ على الانسحاب من سيناء او التخلي عنها ، وبين معاهدة تنتهي بنقل سيناء من سيطرة اسرائيل الى سيادة مصر غيما سيادة مصر السياسية والاقتصادية والاستراتيجية صارت جزءا من تركيبة التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي في صورته الموسعة ٠

في ظل هذا التحول النوعي في التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي أصبح من الضروري ان يتحول من طابع التحالف الضمني الذي اكتسبه طوال ثلاثين عاما الى طابع التحالف الرسمي من خلال « الضمانات » الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (النفطية) التي نصت عليها الملاحق الاميركية ـ الاسرائيلية للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، وهي ملاحق لا تقل بأي حال عن « معاهدة أمن مشترك » بين واشنطن وتل ابيب ، حتى ان كثيرا من نصوص ملاحق الضمانات يماثل نصوص معاهدات الامن المشترك الواقعة بين الولايات المتحدة ودول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ٠

ترجيح كفة الصراع على كفة الوفاق

أما من حيث علاقة الصراع ـ الوفاق بين الدولتين الاكبر ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ فان توقيع المعاهدة بين مصر واسرائيل بالاشراف و « المشاركة الكاملة » من جانب الولايات المتحدة قد الحق ضررا مباشرا بالاتحاد السوفياتي ويتوازن هذه العلاقة بوجهيها الصراعي والوفاقي ٠